

تشكيك في جدية النهضة بشأن تغيير النظام

ومن جهته أكد النائب عن كتلة تحيا تونس بالبرلمان، وليد جلا، "أن النظام السياسي أبرز فشل في إدارة أزمات البلاد ولم يتوقف في تكوين استقرار حكومي بدليل تعاقب 9 حكومات في 9 سنوات، فانهار الاقتصاد وتأثرت القدرة الشرائية للمواطن".

واستبعد جلا في تصريح لـ "العرب"، "أن تكون النهضة إرادة سياسية في تغيير نظام الحكم باعتبارها أكبر مستفيد، وأكبر تحدي سياسي عاشته تونس هو النظام السياسي المنقذ عن النهضة والترويكاً".



وليد جلا
لا يمكن تغيير النظام السياسي والنهضة تمارس ازدواجية الخطاب

وأضاف القيادي بكتلة تحيا تونس، "تصريح الخيمري يدل على فشل النهضة في تحمل مسؤولياتها، وهي تتركه لا يمكن الاتفاق حول تغيير النظام السياسي، والنهضة تمارس ازدواجية الخطاب بين هياكلها من الناطق الرسمي إلى مجلس الشورى وصولاً إلى الغنوشي".

وأشار جلا إلى "أن التغيير لا يتم إلا باستفتاء الشعب التونسي مع مكونات المجتمع المدني، وهو أمر موكل لرئيس الجمهورية قيس سعيد".

ويرى متابعون أن النظام السياسي المعتمد هو من الأسباب الأساسية لأزمة إدارة البلاد، ويصفه البعض بنظام هجين لا يقوم على تعريف دقيق وأنه تسبب في حالة من الشلل العام بمؤسسات الدولة وعطل مشاريع القوانين ونسق الاستثمار بالبلاد.

وتتبنى تونس نظاماً برلمانياً معدلاً يسميه البعض أيضاً بالنظام النصف أو شبه البرلماني، ويمنح البرلمان صلاحيات التشريع والرقابة ويمنح الثقة للحكومة وسحبها منها، فضلاً عن إسناده لرئاسة الحكومة حل الصلاحيات التنفيذية، في حين ينحصر دور رئيس الجمهورية في 3 مجالات فقط وهي الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية.



الغنوشي يناور لتعويض أزمة النهضة

خالد هدوي

تونس - شكك سياسيون ومراقبون تونسيون في التصريحات التي أدلى بها الناطق الرسمي باسم حركة النهضة الإسلامية عماد الخيمري بشأن الموافقة على تغيير النظام السياسي للبلاد.

وقال الناطق الرسمي باسم الحركة في تصريح لإذاعة محلية، "إذا تم الاتفاق حول تعديل النظام السياسي بين كل مكونات الساحة السياسية باليات الدستور سمنضى لتغييره".

وأكد المحلل السياسي باسل الترجمان، "أن تصريح الناطق الرسمي باسم حركة النهضة يندرج ضمن محاولة تعويم الأزمة الداخلية التي تعيشها الحركة واعتقد أن الوقت غير مناسب لذلك، ولا الوضع أيضاً يسمح بذلك".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ "العرب"، "التغيير يتطلب استقراراً سياسياً والنظر في الثغرات التي تضمنها دستور 2014 الذي تسبب في عدة مشاكل لا تزال قائمة إلى اليوم واعتقدت النهضة أنه أفضل دستور".

وأشار المحلل السياسي إلى أن هناك محاولات لإلهاء بعض الأطراف داخل الحركة وخارجها من المتعاطفين معها بقضايا ثانوية.

وتابع "هناك اشتباك داخلي للحركة بين المطالبين باحترام قانونها الداخلي والتداول السلمي على القيادة ومن يريدون الإبقاء على راشد الغنوشي رئيساً للحركة ومن بينهم الخيمري التابع لجناح الغنوشي والمتعاطف معه".

وتساءل باسل الترجمان "عن طرح بشكل جدي مسألة ما تتحدث به النهضة من ممارسة ديمقراطية واحترام القانون الداخلي والحال أن الغنوشي أقدم رئيس حزب في العالم".

واعتقد المحلل السياسي في معرض حديثه "أن المؤتمر القادم للحركة إن عُقد فسيتكون على مفاص الغنوشي.. والنهضة الآن أمام خيارين أحلاهما مراً إما تكوين جبهة سياسية واسعة وإما الاصطفاف في المعارضة التي لا تسقط الحكومة ولا تريد تعطيل عملها وترك الحكومة تصطدم بالشعب حتى لا تكرر هي سيناريو 2013".

سلاح الجو الليبي يُحرك الجبهة العسكرية في محيط مصراتة

غارات جوية تبعث برسائل سياسية قوية



حشد عسكري تأهباً للقتال

وفيما أشار الشريف إلى أن تلك التحركات تشمل خط "الهروج الأسود ومرزق"، في جنوب ووسط ليبيا، أكدت مصادر عسكرية ليبية رصد انتشار الجيش الليبي في مدينة سرت ومنطقة "الغفرة".

وفي وقت سابق، أعلن الفريق صقر الجروشي قائد عمليات الجيش الليبي أن المنطقة الممتدة من مدينة سرت إلى بويرات لحسون منقطة محظورة يمنع تواجد المدنيين والمرتزة الموالين لحكومة الوفاق فيها.

وأمام هذا الوضع، عاد المراقبون إلى التحذير مُجدداً من أن هذه التطورات قد تفتح الباب أمام تصعيد عسكري جديد، قد يُخرج الملف الليبي بتعقيداته المتشابكة من دائرة قسور التحركات السياسية والدبلوماسية إلى مربع التوتر الصاخب.

ويستند هذا التحذير على جملة من المؤشرات التي بدأت تتراكم على الميدان، منها تزايد الحشود العسكرية في عدة مناطق منها ترهونة وسوق الخيمري ومسيح ودرنة، وكذلك أيضاً في المنطقة الجنوبية.

وكشف محمد الشريف، الخبير الليبي في شؤون الجماعات الإرهابية في ليبيا في تصريحات سابقة عن تحركات على مدينة سرت ومنطقة الجفرة تمهيداً لاحتلال الحقول والوادي النفطية.

وأكد الصابر قائلاً "وحداتنا في جاهزية تامة للتعامل مع أي طارئ خصوصاً بعد تواتر أنباء عن نية الميليشيات شن هجوم على مرصد الجيش الليبي في مدينة سرت ومنطقة جسر السدادة شرق مدينة مصراتة"، وذلك في الوقت الذي أكد فيه عقيلة الصابر عضو شعبة الإعلام الحربي التابعة للجيش الليبي، أن الغارات استخدمت قوة متقدمة من الميليشيات باتجاه منطقة الجفرة في وادي أبو نجيم ووادي بي الكبير.

وتعتبر منطقة "وادي بي الكبير" بمثابة نقطة اقتراب استراتيجية نحو خط سرت - الجفرة من الجهة الشمالية الغربية لدفاعات الجيش الليبي، ما يعني أن استهدافها يعكس تصميمًا على عدم السماح للميليشيات بالاقتراب من خط التماس سرت - الجفرة.

وتأتي هذه الغارات الجوية بعد يوم من استهداف قوات الدفاع الساحلي لقارب اخترق الحظر البحري أمام شواطئ راس لانوف، حيث قال الصابر إن سلاح الجو الليبي استهدف الأتمن الماضي قارباً يقل عدداً من عناصر المرتزة الموالين لتركيا عقب دخولهم لمنطقة الحظر البحري.

وقال إن قوات الدفاع الساحلي "تمكنت من تسديد ضربة قاسمة لقارب يقل عن عناصر من مرتزة حكومة الوفاق عند دخوله لمنطقة الحظر البحري في منطقة خليج التحدي، ودمرته بالكامل".

ويواصل الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر التصدي لتجاوزات قوات الوفاق الهادفة للسيطرة على مدن استراتيجية بالمنطقة، مع تكثيف عمليات التحشيد والتأهب وهو ما يندرج تحت إطار الممارك بين طرفي النزاع مرة أخرى.

ويواصل الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الهدوء الحذر الذي يسود الجبهة العسكرية منذ عدة أيام، وجعلها تتدحرج نحو جولة جديدة من القتال باتت مرتقبة في قادم الأيام على طول خط سرت - الجفرة.

وبدات التقديرات تتسع مع هذا التطور الميداني الذي يزامن مع رصد تحركات وصفت بـ "المشبوحة" للميليشيات الموالية لحكومة فايز السراج، ترافقت مع عمليات تحشيد وتأهب في عدة مناطق منها ترهونة وسوق الخيمري ومسيح.

وتنذر هذه التطورات بمُتغيرات قادمة، قد تبعث برسائل بقوة الصواريخ لتحريك عناصر الصراع الحالي الذي تتداخل فيه العوامل المحلية والإقليمية والدولية، لاسيما في هذا الوقت الذي يتسم بتعثر التحركات السياسية والدبلوماسية.

ويواصل الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر التصدي لتجاوزات قوات الوفاق الهادفة للسيطرة على مدن استراتيجية بالمنطقة، مع تكثيف عمليات التحشيد والتأهب وهو ما يندرج تحت إطار الممارك بين طرفي النزاع مرة أخرى.

الجمعي قاسمي

تونس - قطع سلاح الجو التابع للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الهدوء الحذر الذي يسود الجبهة العسكرية منذ عدة أيام، وجعلها تتدحرج نحو جولة جديدة من القتال باتت مرتقبة في قادم الأيام على طول خط سرت - الجفرة.

وبدات التقديرات تتسع مع هذا التطور الميداني الذي يزامن مع رصد تحركات وصفت بـ "المشبوحة" للميليشيات الموالية لحكومة فايز السراج، ترافقت مع عمليات تحشيد وتأهب في عدة مناطق منها ترهونة وسوق الخيمري ومسيح.

وتنذر هذه التطورات بمُتغيرات قادمة، قد تبعث برسائل بقوة الصواريخ لتحريك عناصر الصراع الحالي الذي تتداخل فيه العوامل المحلية والإقليمية والدولية، لاسيما في هذا الوقت الذي يتسم بتعثر التحركات السياسية والدبلوماسية.



عقيلة الصابر
الجيش الليبي جاهز للتعامل مع أي هجوم على سرت والجفرة

وتدخل الغارات الجوية التي استهدفت فجر الخميس معقل سرايا الميليشيات والمرتزة الموالين لحكومة السراج في شرق مدينة مصراتة، في سياق المتغيرات المرتقبة التي تشي بمناخ يدفع نحو عودة التوتر.

وأعلنت شعبة الإعلام الحربي التابعة للجيش الليبي أن "مقاتلات سلاح الجو بالقوات المسلحة الليبية استهدفت صباح الخميس مواقع وتمركزات للحشد الميليشياوي ومرتزة الغزو التركي في وادي بي الكبير ومنطقة أبو نجيم شرق مصراتة".

وشن سلسلة غارات جوية عنيفة على ميليشيات حكومة الوفاق باتجاه منطقة الجفرة بالقرب من كوبري السدادة

تهمة الخيانة العظمى تلاحق مقربين من الجنرال الراحل قايد صالح

الحملة المفتوحة داخل الجيش تحولت من محاربة الفساد إلى المساس بالاستقرار

وحملت تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون رسائل صريحة عن تحرك ما أسماه بـ "الثورة المضادة"، من أجل إشارة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في البلاد والعودة إلى نظام الحكم السابق، من خلال الإيعاز لخلايا الموالية له من أجل تاليد الشارع على السلطات العمومية، من خلال إثارة غضب السكان على السلطة.

ومصالح الأمن فككت شبكة
تشتغل على التحريض الداخلي والتنسيق مع ناشطين سياسيين معارضين في الخارج

وهو ما ألح إليه من خلال وجود روابط بين الخلايا المذكورة وشبكات منظمة كثفت من نشاطها خلال الأسابيع الأخيرة، حيث يتم الكشف باستمرار عن مخططات ينفذها أفراد من مختلف الفئات، بما فيها ضباط عسكريين ومسؤولون، أميون وإداريون، وحتى رجال أعمال مسجونون.

ويقبع عدد من الضباط الساميين في السجن وآخرون في حالة فرار، كان آخرهم الجنرال الغالي بلقصور، الذي يعد أحد المقربين من أحمد قايد صالح، وأحد الفاعلين في المشهد الجزائري الذي ساد حقبة عتفوان الحراك الشعبي، علاوة عن بروز قيادة العسكر كسمير لمرحلة الفراغ التي خلفتها استقالة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وكشفت مصالح الأمن في بحر هذا الألسبوع عن تفكيك ما أسمته بـ "شبكة تشتغل على التحريض الداخلي والتنسيق مع ناشطين سياسيين معارضين في الخارج، ويقودها لاعب كرة سابق، وتتضمن مسؤولين إداريين وسياسيين وأمينين"، مما يترجم توجه السلطة الجديد لتشنيد الرقابة على حركة ونشاط من تصفهم بـ "شبكات ضرب الاستقرار الوطني".

وإذا كانت حملة التغييرات المفتوحة في صفوف المؤسسة منذ ما قبل العام 2018، بعد تفجر فضيحة شحنة الكوكايين وإبراجها في خاتمة الفساد والتربع غير المشروع واستغلال النفوذ في الغالب، فإن الحملة ارتدت خلال الأسابيع الأخيرة طابع التامر والتلاعب بمقدسات العقيدة العسكرية لضرب استقرار البلاد.

وكانت السلطات الجزائرية قد استعدت في وقت سابق ضابط الصف قريمط بونويرة من تركيا بعد اتصالات بين القيادة السياسية في الجزائر وإسطنبول، بعد فراره إليها في شهر مارس 2019، وفي حقيقته ملفات وصفت بـ "الحساسية والخطيرة"، يكون قد شرع في تسريب بعضها لناشطين سياسيين معارضين يقيمون في الخارج.



جهود للتخلص من تركة القائد السابق للجيش

وظل المساعد الأول قريمط بونويرة يمثل نواة العلبة السوداء في قيادة الأركان، منذ اعتلاء الجنرال الراحل قايد صالح منصب القائد الأول، حيث مكنه منصبه من الاطلاع على أسرار المنظومة العسكرية، وتحول إلى صاحب الحل والعقد لكبار ضباط المؤسسة رغم رتبته المتواضعة، إلا أن منصبه كان يمكنه من حسم مختلف المسائل المهنية والاجتماعية.

وجاء القرار القضائي بسجن الضابط وإصدار مذكرة توقيف دولية في حق الثالث صامدا، قياساً بنقل المهمة التي وجهت لهم، ودلالته على مسار المؤسسة خلال الحقبة الماضية، التي استغللت الاحتجاجات السياسية في الشارع الجزائري من أجل إعادة ترتيب الأوراق داخل المؤسسة العسكرية بشكل يتلاءم مع توجهات القائد السابق للمسكر.

إلا أن الموت الذي باغت الجنرال قايد صالح نهاية العام الماضي خلط الأوراق مجدداً وجعل الحلقات المحيطة به محل سحب البساط وحتى الدفع بهم إلى متاعب قضائية وسجون، على غرار مدير الاستخبارات الداخلية السابق

صابر بليدي

الجزائر - وجه القضاء العسكري الجزائري تهمة الخيانة العظمى لضابط عسكريين كانوا يمثلون الحلقة المقربة من قائد الجيش السابق الجنرال الراحل قايد صالح، في خطوة جديدة تنطوي على تهوي الجناح العسكري الذي تصدر المشهد طيلة أشهر الفراغ المؤسساتي عقب تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة مطلع شهر أفريل العام 2019.

وقررت المحكمة العسكرية بالبلدية إحالة ضابط الصف قريمط بونويرة على السجن المؤقت، ليلتحق بذلك بالراند هشام درويش، فضلاً عن إصدار مذكرة توقيف دولية في حق الجنرال الفار الغالي بلقصور، بعدما وجهت لهم تهمة الخيانة العظمى المفضية إلى عقوبات قاسية.

ويعد الضباط الثلاثة من الحلقة المقربة من قائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، حيث شغل الأول منصب السكرتير الخاص في قيادة المؤسسة، بينما كان الثاني مرافقاً شخصياً، وشغل الثالث منصب قائد جهاز الدرك الوطني (فصيل أمني عسكري يقع تحت وصاية وزارة الدفاع).